

نصفه للاجرة وهو خمسون اسدس شي فاذا ضم الى الشئ الذي  
تكلل به الاجرة كان المجموع خمسين وخمسة اسداس شي وهي تماثل  
مائة الاجرة فبعد المقابلة يصير خمسة اسداس بسدس خمسين فاقسم  
الخمين على خمسة اسداس بان تبسط الخمين من جنس الكسرين بان  
تضرب الخمين في ستة تخرج السدس تبلغ المائة ثم تقسم حاصل  
الضرب وهو المائة على الخمسة الاسداس يخرج ستون وهو المكمل  
للاجرة فالباقي من المائة بعد اخراجه مائة واربعون وثمها ثمانون منها  
اربعون للوصية واربعون للاجرة فبضم الى المكمل وهو ستون يبلغ مائة  
فقد ظهر بذلك نقص من حصة الموصي له بلزاجة فان لم يكن وصايا  
ولا فائدة في نصه على الثلث ولو اضاف الوصية الزائدة على اجرة المثل  
الى رأس المال كاجوا عني من رأس مالي بمائة والاجرة من  
المبيعات مائة فانها من رأس المال والثلث من الثلث وان اوصى به  
أي بالنسك الواجب عليه وأطلق فلم يقيد برأس مال ولا ثلث فن  
رأس المال كما علم مما مر ويصح عنه من المبيعات فان عين ابعده ووسعه  
أو وسع أقرب من الابد الى مكة وايمده من المبيعات الثلث فعل ذلك  
فيصرف من الثلث على ما قبل المبيعات ثم من رأس المال على الباقي  
ولو قال أحجوا عني بالف درهم فان عين من يصح عنه وكان الالف أكثر  
من اجرة المثل صرف اليه إن احتمل الثلث الزيادة وكان الميعن غير وارث  
فإن كان وارثا ولم يجز الورثة لزيادة ورثي بقدر اجرة المثل أعطيه ورد

الباقي

الباقي للورثة وان لم يرض - تؤجر غيره باجرة المثل ورد الباقي للورثة  
وكذا اذ لم يزد الالف على اجرة المثل ولم يرض به الميعن وارثا كان  
أو غيره ورثي غيره بدونه فيجاب ويرد الباقي للورثة وكذا لو تطوع  
شخص جاز ورد الكل للورثة ولم يجز استئجار الميعن وان لم يمين من  
يصح عنه فان كان الالف زائدا على اجرة المثل فوجها ان أحدها  
لا يصح عنه الا باجرة المثل والثاني يصح به أي الالف ان وفيه الثلث  
وبه يشعر نصه في الام وبه اجاب الماوردي واختاره ابن الصلاح  
وهنا هو المتمد ولو قال أحجوا عني زيدا بكذا لم يجز نقصه عنه حيث  
خرج من الثلث وان استأجره الوصي بدونه وماله كما هو ظاهر ان كان  
الميعن أكثر من اجرة المثل لظهور ارادة الوصية والنزع عليه حيث  
والأجاز نقصه عنه ولو حجج غير الميعن أو استأجر الوصي بماله نفسه أو بغير  
جنس الموصي به أو وصفته رجع القدر الذي عينه المرصي لورثته وعلى  
الوصي في الثانية باقسامها اجرة الاجير من ماله والمراد باجرة الاجير  
ما عينه في القسم الاول واجرة المثل في الاخيرين وهذا اذا لم يزد  
ما عينه الموصي على اجرة المثل والافسائي ولو قال أحجوا عني  
بكذا وكان الميعن واجبا عليه عين شخصا اولافان خرج القدر الذي عينه  
من الثلث فواضح والافسائي ما وجد من اجرة مثل حجه من المبيعات  
من رأس المال والزائد من الثلث كما في النخعة والتمانية ولو عين قديرا فقط  
فوجد من يرضى بدونه فان كان ما عينه قدر اجرة المثل جاز الاحجاج عنه  
بدونه والباقي للورثة وان كان أكثر وجب صرف الجميع الى الاجير